

الثوري ولجؤته إلى محاولة فرض موقفه عبر التلويح بالاستقالة ، وطلب المجلس الثوري من اللجنة المركزية وقف الوساطات التي قام بها صخر حبش وغيره من أعضاء اللجنة المركزية لإقناع أبو مازن بالعدول عن الاستقالة .

وسطاء كثر

لكن حساب المصالح تغلب مرة أخرى حيث نجحت الوساطات ومن ضمنها الوساطة المصرية في عقد لقاء بين الرجلين سحب أبو مازن على إثرها استقالته ، واتفق فيه الطرفان على الاحتكام إلى القانون الأساسي وإلى الرجوع إلى اللجنة العليا للمفاوضات المسؤولة عن إدارة المفاوضات مع (إسرائيل) ، وإلى تشكيل مجلس أمني يجمع بين وزير الدولة لشؤون الأمن وقادة الأجهزة الأمنية التي يتولى الرئيس عرفات المسؤولية عنها .

ولجنتها المركزية هي مصدر القوة الداخلي الأساسي لأبو مازن والحكومة الفلسطينية ، فهي الحزب الحاكم وأغلبية أعضاء المجلس التشريعي الذي يمنح أو يحجب الثقة عن الحكومة هم أعضاء في حركة فتح ، وهي حقائق يدركها أبو مازن أكثر من غيره .

واستمراراً من أبو مازن بممارسة اللعبة ذاتها فقد قاطع اجتماعاً آخر للجنة المركزية بعد أسبوع من الاجتماع الأول عقد برئاسة عرفات في مقره برام الله لمواصلة النقاش الذي جرى ، كما قاطع اجتماعاً آخر للمجلس الثوري الذي وجه بدوره انتقادات شديدة لأبو مازن وخصوصاً تشكيله للجان المشتركة التي تعطي انطباعاً للعالم بأن عملية السلام جارية ، رغم أن ذلك غير موجود على الأرض ، كما وجه الانتقاد لأسلوب أبو مازن الفوقي في التعامل مع زملائه سواء في اللجنة المركزية أو المجلس

التاريخ وأنه لا مجال لعودته . أما اللجنة المركزية ذاتها فكانت تدرك العواقب المترتبة على الاستقالة ، وحتى أبو مازن نفسه لم تكن ورقة الاستقالة إلا سلاحاً يضغط من خلاله للحصول على دعم قوي من اللجنة المركزية وعرفات لسياسة الحكومة وأدائها ، ولأنه يدرك أن الاستقالة تعني تحطيم قوانين اللعبة وانهيار عملية وقف إطلاق النار وخريطة الطريق والعودة إلى المواجهة مع الدولة العبرية . لذلك سعى أبو مازن للحصول على دعم اللجنة المركزية ومساندتها عبر التهديد بالاستقالة .

وأبو مازن لا يملك أيضاً إمكانية الخروج من اللجنة المركزية لحركة فتح والبقاء في منصبه كرئيس للحكومة ، ففتح ولجنتها المركزية تحديداً هي التي رشحته وكلفته وعيّنته في هذا المنصب ، بعد أن قررت أن رئيس الوزراء الأول يجب أن يكون عضواً في اللجنة المركزية . وفتح

وزير الزراعة رفيق النتشة:

نحن بحاجة لعقد مؤتمر عام للحركة

أكد وزير الزراعة الفلسطيني في حكومة أبو مازن ، وعضو اللجنة المركزية في فتح رفيق النتشة أن "هناك اقتراحات ومسااعي حثيثة داخل حركة فتح لإعادة هيكلتها والنهوض بمؤسّساتها" مؤكداً أن أساس الخلاف بين عرفات وأبو مازن هو "التعديل الدستوري الذي يوزع الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء" .



لكنه قال في حديث خاص إن "رئيس الوزراء الفلسطيني لا يلتقي أحداً إلا بمعرفة الرئيس عرفات الذي يطّلع فوراً على النتائج" . وأضاف : حركة فتح دائماً تقبّم أداها وإنجازاتها وأخطأها ، ويتيح الجو الديمقراطي في الحركة للأعضاء أن يقدموا اقتراحاتهم ، ولكل عضو أن يحدث عن وجهة نظره في إعادة هيكلة الحركة والتنظيم ، وتتم دراسة كافة المستجدات في الأطر الفتحوية ، لكن هناك من تكون له تقديرات أو وجهات نظر لا علاقة لها بالواقع . ومع ذلك نؤكد أنه حينما يتخذ القرار في الأطر الرسمية لإعادة النظر في أي موضوع من المواضيع الداخلية فليس من حق أحد الطعن ، وله الحق في أن يتحدث عما يريد بشكل ديمقراطي . ورفض النتشة الحديث عن حجم المبالغ التي رُصدت لإعادة هيكلة الحركة وقال : بخصوص المبالغ المرصودة فليس هناك شيء رسمي ، هناك من يقول إنها بحاجة لستة ملايين دولار .

وأكد النتشة استمرار الخلاف في وجهات النظر بين رئيس الوزراء ورئيس الدولة وقال إنها "تتعلق غالباً بالمصلحة العامة وأسلوب العمل ، والتجربة الفلسطينية هي المرة الأولى وبالتالي لا بد أن يتخللها بعض الحساسيات والمشاكل" .

واعتبر النتشة أن المشكلة "داخلية في حركة فتح وتم تفهمها بشكل كامل ، لا يوجد خلاف سياسي مطلقاً ، كما أن أصل الخلاف ينبع من مبدأ واحد يتعلق بتفسير التعديل الذي حصل على القانون الأساسي والذي بموجبه أصبحت هناك صلاحيات لرئيس مجلس الوزراء ، كما أن هناك بعض الأمور التي استوجبت النقاش والاستفسار القانوني عن تبعيتها للرئيس أو مجلس الوزراء ، والمرجعية في هذا هو المجلس التشريعي وأفتى في هذا الموضوع وانتهت الأمور . وتم التوصل لحل الخلاف" .

وعن الخلاف بين كتائب الأقصى وقيادة فتح والسلطة قال : ليس بالضرورة أن كل ما يصدر باسم أي تنظيم هو فعلاً باسمه ، وفتح لها قيادة رسمية واحدة هي المعنية بإصدار السياسات ، كما أن هناك إجماعاً وطنياً تشارك فيه فتح والسلطة على إعطاء وقت للهدنة ، وهذا ينم عن مسؤولية وطنية وعي حضاري للشعب الفلسطيني في كيفية الوقوف أمام الأزمات .